لقاء بوتين ـ خامنئي: تكريس التحالف حول الأسد ومعه

■ عامر نعيم الياس*

على رغم ما يُحكى عن خلافات روسية ـ إيرانية في شأن سورية، والحملة الإعلامية الغربية الخاصة بهذا الملف التي تتحدّث عن افتراق في ما يخصّ مصير الرئيس السوري بشار الأسد، التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي، في العاصمة طهران، في لقاء هو الأوّل من نوعه منذ عام 2007.

في لقاءات كهذه، يرى البعض أن المستوى والظروف التي تجري فيها تعني وجود صفقة ما بين الطرفين، أو سبب أدّى إلى فرض ضرورة اجتماعهما لتجاوز خلافٍ ما، وهو أمرٌ لا شك فيه، فما الهدف من اللقاء؟

من دون الخوض في التكهّنات حول مضمون اللقاء التي تكفّلت بها الصحافة الغربية خصوصاً البريطانية، يمكن في الشكل تشبيه اللقاء بين بوتين وخامنئي باللقاء الذي جرى في موسكو بين الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره الروسي في العشرين من تشرين الأول الماضي. تلك الزيارة الخاطفة التي أذهلت العالم وفتحت الباب أمام تكهّنات وتحليلات ومقالات من النوع ذاته الذي يروَّج له الآن في ما يخصّ «الخلاف الإيراني ـ الروسي»، وسيناريو «التخلّي عن الأسد»، وهو ما تبنّته حينذاك «نُخب» من «المعارضة السورية» العاملة في الحقلين السياسي والإعلامي. فهم رأوا في اللقاء الذي جمع الرئيسين الروسي والسوري مؤشراً على تخلّي الرئيس بوتين عن الرئيس الأسد. هي مفارقة مضحكة من مفارقات «المعارضة السورية» والإعلام الغربي لكن المشكلة ذاتها تتكرّر. وتضليل الرأي العام لا يزال نفسه وبالطريقة ذاتها.

من أهمّ نتائج لقاء الرئيسين الأسد وبوتين في موسكو، زيادة الانخراط العسكري الروسي في سورية، وقيادة موسكو الجهد الدبلوماسي الدولي الذي قام على أساس تجاوب الحكومة السورية مع هذا الجهد الذي قام بدوره على ثوابت منها: عدم الخوض في مصير الرئيس الأسد وتركه للشعب السوري، والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، ومنع أيّ تدخل خارجي عبر القوة الردعية الروسية المتزايدة في سورية، فضلاً عن إطلاق عملية منسّقة على الأرض السورية بين الطائرات الروسية والجيش السوري والقوات الرديفة، اتضحت وجهتها ومعالمها بشكلٍ أكثر دقة بعد لقاء الرئيسين بوتين والأسد.

في مجمل نتائج لقاء بوتين والأسد، لم يكن هناك أي مؤشر على تراجع روسيّ في ما يخص مصير الرئيس الأسد. هذه النقطةً التي يقول الغرب إنها تشكّل لبّ «الخلاف الروسي ـ الإيراني»، لا بل على العكس، تم الاتفاق وبضغط من موسكو على تجاهل «مصير الأسد» دولياً ومن جانب واشنطن على وجه الخصوص على امتداد مدة زمنية حتى 18 شهراً بشكل مبدئي. فما الذي يضطر بوتين للحديث عن هذا الموضوع وجعلَه خلافياً مع الحلفاء في طهران، في ضوء نجاحه في تغييبه مع الخصوم كواشنطن ولمدة قد تتجاوز سنتين؟

يذهب بوتين إلى طهران للاتفاق على مزيد من التعاون في سورية، والتكامل بين الجهدين الروسي والإيراني على الأرض وفي السماء السورية. هنا يشمل التكامل توزيع الأدوار وفق ما تفرضه الظروف، حيث لا تؤثر لعبة القوات على الأرض ومن سيزيد قواته أكثر في هذه المرحلة على العلاقة بين الثلاثي الروسي ـ الإيراني ـ السوري على أرض المعركة في سورية. فالمهم هو الاستمرار في العمليات ورسم خطوط التماس الجديدة في سورية، وتكريس التحالف الخاص بسورية بين روسيا وإيران والاستفادة منه سياسياً. جملة أمور يستدلّ عليها من تصريحات الزعيمين خلال اللقاء. ففي وقت شكر المرشد خامنئي روسيا على مشاركتها في القتال إلى جانب سورية، لفت إلى أن إصرار واشنطن على رحيل الرئيس بشار الأسد الشرعي والمنتخب، «من نقاط ضعف السياسة الأميركية».

من جهته، قال بوتين إن ايران «حليف موثوق ويمكن الاعتماد عليه ولا يحقّ لأحد أن يقررّ بدلاً عن الشعب السوري». مشيراً إلى أن «من يدّعي الديمقراطية في العالم لا يمكنه رفض الانتخابات في سورية».

وأضاف الرئيس الروسي غامزاً من قناة عمق الالتزام الروسي بأمن الحلفاء: «نحن ملتزمون بألا نخون حلفاءنا وألا نتآمر عليهم كما يفعل البعض».

* كاتب ومترجم سوري

حلفاء أميركا يزيدون من «نشاطهم» في الحرب ضدّ «داعش»!

دخلت أنقرة مؤخراً بقوّة إلى ملفّ الحرب ضدّ التنظيم الإرهابي «داعش»، مستعملةً هذه المرّة ورقة التركمان في سورية. وفي هذا الصدد نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية مقالاً تطرّقت فيه إلى ازدياد نشاط تركمان سورية في الأحداث الجارية هناك، مشيرة إلى أن واشنطن تختار أنقرة التي تراهن عليهم حليفاً رئيسياً. وتضيف الصحيفة أنّ تركمان سورية بدأوا بدعم من أنقرة وواشنطن حملة ضدّ المتطرّفين الإسلاميين في شمال سورية، وانضموا إلى المنافسة «من أجل حلب»، مع بداية هجوم القوات الحكومية. وتمكّن تركمان سورية بغطاء جوّي من الطائرات التركية والأميركية من الاستيلاء على قريتين سوريتين كانتا تحت سيطرة «داعش»، مع بداية تحرّك القوات الحكومية باتجاه حلب بمساندة الطائرات الحربية الروسية. ويبدو أن هدف تركيا من هذا، ترسيم حدود المنطقة العازلة التي تنوي أنقرة تحويلها إلى معسكرات للنازحين السوريين، وقد تكون الخطوة التالية إعلان منطقة حظر جوّي.

إلى ذلك، قال رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الفرنسية بيار دو فيلير لصحيفة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية: «لن يتحقّق انتصار عسكريّ ضدّ داعش في المدى القريب». وأكد دو فيلير أنه تحدث مع نظيره الروسي هاتفياً لبحث الوضع في ما يتعلق بسورية، وأضاف أن فرنسا ليس لديها في هذه المرحلة أيّ تنسيق للهجمات أو تحديد لأهداف بالتشاور مع الروس.

أما ألمانيا، فلم تعد تستبعد مشاركة قوّاتها المسلّحة في محاربة تنظيم «داعش» في سورية، حسبما أفادت مجلة «دير شبيغل» التي نقلت عن مصادر في وزارة الدفاع الألمانية أن سلطات البلاد تنظر في إمكانية مشاركة القوات المسلحة في العمليات الجارية ضدّ تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية. وبحسب المصادر، فإن الحديث لا يدور عن عملية برّية أو جوّية، بل إن شرط ألمانيا الضروري لمشاركة برلين، صدور قرار دولي.

«نيزافيسيمايا غازيتا»: تركيا تراهن على تركمان سورية

تطرّقت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية إلى ازدياد نشاط تركمان سورية في الأحداث الجارية هناك، مشيرة إلى أن واشنطن تختار أنقرة التي تراهن عليهم حليفاً رئيسياً.

وجاء في المقال: بدأ تركمان سورية بدعم من أنقرة وواشنطن حملة ضدّ المتطرّفين الإسلاميين في شمال سورية، وانضموا إلى المنافسة «من أجل حلب»، مع بداية هجوم القوات الحكومية.

وتمكّن تركمان سورية بغطاء جوّي من الطائرات التركية والأميركية من الاستيلاء على قريتين سوريتين كانتا تحت سيطرة «داعش»، مع بداية تحرّك القوات الحكومية باتجاه حلب بمساندة الطائرات الحربية الروسية. ويبدو أن هدف تركيا من هذا، ترسيم حدود المنطقة العازلة التي تنوي أنقرة تحويلها إلى معسكرات للنازحين السوريين، وقد تكون الخطوة التالية إعلان منطقة حظر جوّي.

تقول نائبة مدير معهد الدراسات الاستراتيجية آنا غلازوفا: «بعد بداية العمليات الجوّية الروسية في سورية، بدأت تركيا تفقد مواقعها فيها. والأهداف والخطط التي وضعتها أنقرة بدأت تنهار، وستقضي روسيا عاجلاً أم آجلاً على الإرهابيين الذين دعمتهم تركيا خلال سنوات طويلة بهدف محاربة الأكراد ونظام الأسد. وإن خلق منطقة عازلة بدعم من البلدان الغربية ليهدف إلى تعزيز نفوذ التحالف، على الأقل في شمال غرب سورية. وهنا نواجه تركيبة سياسية جديدة تهدد بتغيير التوازن السياسي والعسكري وبتقسيم سورية. فقبل أيام أعلنت الولايات المتحدة عن دعمها لخلق المنطقة العازلة، في حين كانت من قبل ضد هذا الطرح على رغم دعوات أنقرة المتكرّرة. وإذا ما استمرت أنقرة في دعم تركمان سورية، فإنهم على الأقل سيطالبون بتثبيت حقوقهم، وهذا لن يساعد في ضمان وحدة سورية».

يبدو أنّ تركيا مستعدة للتخاصم مع روسيا في سورية، على رغم أن رئيس وزرائها أحمد داود أوغلو كان قد أعلن أن الوجود العسكري الروسي في سورية له ما يبرّره لغاية القضاء على «داعش». وقد جاءت تلك التصريحات متزامنة مع اتهام روسيا بمهاجمة مواقع تركمان سورية، ما حثّ تركيا على توجيه رسالة إلى مجلس الأمن الدولي واستدعاء السفير الروسي لدى أنقرة لتوضيح المسألة. وهذه المسألة كانت من ضمن المسائل التي ناقشها وزير خارجية تركيا مع نظيره الأميركي خلال اتصال هاتفي بينهما.

هناك محاولات لعزل روسيا ليس فقط على الجبهة السورية، إنما أيضاً في الأمم المتحدة. ففي 21 تشرين الثاني الجاري أقرّ مجلس الأمن الدولي بالإجماع مشروع قرار فرنسي في شأن تكثيف الجهود في مجال محاربة «داعش»، بعد العمليات الإرهابية التي نفّذت في باريس. وتجدر الاشارة إلى أن روسيا كانت قد قدّمت مشروع قرار معدّلاً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن الدولي، إلا أنه لم يطرح على بساط النقاش. بعد هذا أشار مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، إلى أن روسيا تشاورت مع الوفد الفرنسي في شأن صوغ مشروع القرار، وأضاف: إن محاولات بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي منع مناقشة مشروع القرار الذي قدّمناه إلى المجلس، هو قُصر نظر سياسي. لأنه لا يمكن بيدٍ واحدة محاربة الإرهاب، وباليد الثانية اللعب معهم ومغازلتهم وفق اعتبارات تكتيكية.

أما مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة فأعلن أنه لن ينظر في مشروع القرار الروسي إلا بعدما يصبح خالياً من الإشارة إلى دور للأسد في محاربة الإرهاب.

لقد أصبحت فرنسا، بعد العمليات الإرهابية في باريس، أقرب حليف محتمل لروسيا في الغرب، فأعلنت باريس أنها مستعدة للتحاور في هذا المجال. وأعلن وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لي دريان، إنّ روسيا «توجّه ضربات قاسية» إلى مواقع «داعش»، وإن موقف روسيا تغيّر بعدما «تضرّرت كثيراً» من «داعش». وأضاف: لقد أدركت موسكو أنّ جيش الأسد أصبح ضعيفاً وأن ليس بمقدوره حماية المواقع الروسية، خصوصاً ميناء طرطوس كما في السابق.

من جانب آخر، وجّهت الرياض ضربة دبلوماسية في الأمم المتحدة، إذ أقرت لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع قرار سعودي لا يشير مباشرة إلى روسيا وإيران، ولكنه يشجب التدخل في سورية من قبل «كافة المسلحين الأجانب والقوات الأجنبية الذين يقاتلون إلى جانب النظام السوري»، وبالذات حرس الثورة الإسلامية وحزب الله، ويدعو إلى وقف الغارات الجوّية.

على روسيا، وفق وجهة نظر الولايات المتحدة وتركيا، التركيز على محاربة «داعش» لأن الهجمات الجوّية الروسية ضدّ «المعارضة» ساعدت في تقوية الإرهابيين، إذ قال أوباما في كوالا لامبور إن على موسكو التركيز على الذين قتلوا مواطنين روس، ويقصد كارثة الطائرة الروسية فوق سيناء.

لقد كان من الممكن تنظيم لقاء بين أوباما ومدفيديف، ولكن انشغال الأخير في اجتماع مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي قال إن على موسكو أن تلعب دوراً مهماً في محاربة الإرهاب، لم يسمح بذلك.

«لو جورنال دو ديمانش»: الجيش الفرنسي يستبعد تحقيق انتصار عسكريّ قريب على «داعش»

قال رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الفرنسية بيار دو فيلير لصحيفة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية، في مقابلة نشرت الأحد الماضي: «لن يتحقّق انتصار عسكريّ ضدّ داعش في المدى القريب».

وأكد دو فيلير أنه تحدث مع نظيره الروسي هاتفياً لبحث الوضع في ما يتعلق بسورية، وأضاف أن فرنسا ليس لديها في هذه المرحلة أي تنسيق للهجمات أو تحديدٍ لأهداف بالتشاور مع الروس، «حتى إذا كان لدينا العدو نفسه وهو داعش». مضيفاً: «في الجيش، نعتاد على المدى الطويل، ولكن الناس يريدون نتائج سريعة. نحن في سورية والعراق في قلب هذه المفارقة. الجميع يعرفون أن هذا الصراع سيحلّ في النهاية من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية». وقال دو فيلير إن نحو 60 قنبلة ألقيت في غضونٍ ثلاثة أيام مع استهداف معسكرات تدريبٍ أو مراكز قيادة الأسبوع الماضي، مضيفاً: «أعتقد بصدق أننا ألحقنا بهم ضرراً بالغاً». مشيراً إلى أن بلاده تنشر حالياً نحو 34 ألف جندي في فرنسا وخارجها.

وكانت فرنسا قد أعلنت في 18 تشرين الثاني انطلاق مجموعة سفن حربية في مقدّمها «شارل ديغول» قاصدة الساحل السوري في إطار مكافحة الإرهاب.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبعد إعلان فرنسا حملتها ضدّ «داعش»، أمر القادة العسكريين الروس المعنيين بالتعامل مع الفرنسيين كحلفاء لدى وصول سفنهم إلى منطقة نشاط السفن الحربية الروسية شرق المتوسط.

وجاءت خطوة فرنسا هذه في أعقاب الهجمات الإرهابية في 13 تشرين الثاني على باريس، وشنّت طائراتها الحربية أعنف غاراتها في سورية حتى الآن لضرب معاقل تنظيم «داعش» في الرقة، كما كثّفت روسيا الاتحادية غارات طائراتها بما فيها الاستراتيجية على معاقل «داعش» في الرقة وغيرها بعد الكشف عن أن تحطّم طائرة الركاب الروسية فوق سيناء جاء بفعل عمل إرهابي تبنّاه التنظيم.

«دير شبيغل»: ألمانيا قد تشارك بقوات لمحاربة «داعش» في سورية

لم تعد ألمانيا تستبعد مشاركة قواتها المسلحة في محاربة تنظيم «داعش» في سورية، حسبما أفادت مجلة «دير شبيغل» التي نقلت عن مصادر في وزارة الدفاع الألمانية أن سلطات البلاد تنظر في إمكانية مشاركة القوات المسلحة في العمليات الجارية ضدّ تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية.

وبحسب المصادر، فإن الحديث لا يدور عن عملية برّية أو جوّية، بل إن شرط ألمانيا الضروري لمشاركة برلين، صدور قرار دولي.

ولفتت «دير شبيغل» إلى أنها المرة الأولى في تاريخ ألمانيا الفيدرالية التي لا تستبعد فيها إرسال قواتها إلى إحدى دول الشرق الأوسط ألا وهي سورية. وذكرت المجلة أن الحكومة تنطلق من أن الدور الألماني في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة «داعش» قد يتلخص حال تبنّي مجلس الأمن الدولي قراراً ذا شأن في تدريب فصائل «المعارضة السورية» أو الدعم اللوجستي للفرنسيين في عملياتهم.

وأعاد المجلس إلى الأذهان أن برلين كانت في الماضي قد رفضت قطعياً أيّ إمكانية لمشاركة قواتها في عملية ضدّ «داعش»، لكن هجمات باريس حملتها على تخفيف موقفها.

صحافة عبريّة

ترجمة: غسان محمد

من يحدّد أهداف الغارات «الإسرائيلية» على غزّة؟

عندما تُضرَب المناطق الجنوبية في «إسرائيل» بالصواريخ، يستدعي الجيش «الإسرائيلي» للردّ على الهجوم وضرب أهداف في قطاع غزّة لردع اعتداءات مستقبلية. لكن من يختار تلك الأهداف؟ من يقرّر كيف وأين توجّه الضربات؟ من يزن المخاطر المحتملة على المدنيين مقابل المكاسب المحتملة في عملية معينة؟

تحدّث موقع «تايمز أوف إسرائيل» هذا الأسبوع مع ضابطة عمليات الوحدة التي تنسق هذه الإجراءات، الرائدة رعوت، من مركز القيادة الجنوبية لإطلاق النار، (بسبب الطبيعة الحساسة لمنصبها، لا يمكن التعريف عن رعوت إلا باسمها الأول).

يعمل مَركز قيادة إطلاق النار مع «أي شخص يمكن أن يخطر في بالك»، كما تقول رعوت، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، وسلاح الجوّ «الإسرائيلي»، والبحرية «الإسرائيلية»، وسلاح المدفعية، من أجل تحديد الأهداف وتحديد أفضل وسيلة لضربهم ـ عن طريق البحر، عن طريق الجوّ أو من الأرض.

بعد هجوم مساء الثلاثاء الصاروخي من قطاع غزّة، والذي ضرب السياج الحدودي، قصف سلاح الجوّ «الإسرائيلي» موقعين لـ«حماس». اعتبر ذلك التفجير، وفقاً لرعوت، عملية ناجحة. «لقد نفّذنا المهمة، ولم يصب أيّ من الأبرياء».

من غير المرجح أن الهجوم الصاروخي قد نفّذ من قبل «حماس»، التي امتنعت عن شنّ هجمات على «إسرائيل» منذ حرب صيف 2014. انخرطت بعض المجموعات السلفية المتطرّفة الصغيرة في إطلاق الصواريخ بشكل متقطع، غالباً في تحدّ لحركة حماس في قطاع غزّة.

لكن «إسرائيل» تحمّل «حماس» المسؤولية عن أيّ هجمات تنطلق من الأراضي الخاضعة لسيطرتها منذ فترة طويلة. تم نصّ هذه السياسة لإلقاء المسؤولية على «حماس»، بدلاً من «إسرائيل»، لفرض وقف إطلاق النار.

«من الواضح أننا نفضّل قصف الذين ينفذون الهجوم، ولكن حماس هي المسؤولة هناك ولذلك نقوم بقصف أهداف تابعة لها»، أوضحت رعوت.

إن الواجب الرئيس لمركز القيادة لإطلاق النار، ترجمة الأوامر التي تأتي من فوق ـ من رئيس القيادة الجنوبية، قائد القوات «الإسرائيلية» والمسؤولين في وزارة الدفاع، كما تقول رعوت.

يتطلب تحويل تلك الأوامر إلى خطة فعلية لتعاون المركز مع مجموعة من الوحدات العسكرية، وتحليل المعلومات والتوصيات ودمجها في خطة عمل نهائية.

بشكل عام، الوحدة، بقيادة العقيد يوفال بن دوف، تتلقى المعلومات الأولى عن أهداف محتملة من الاستخبارات العسكرية. يمكن لهذه أن تشمل معلومات حول مواقع ثابتة، مثل أنفاق التهريب؛ أو أهداف متحركة، مثل مخابئ الأسلحة، التي تملك «تاريخ انتهاء صلاحية» في مرحلة معينة. ثمّ تُناقش تلك الأهداف مع النيابة العسكرية العامة لضمان كون الضربة مسموح بها قانونياً. ممثلون من القوات الجوية، والقوات البحرية والبرّية، يدرسون بعد ذلك أفضل خياراتهم لضرب تلك المواقع.

ثمّ تُصنَّف كل تلك المعلومات من قبل مركز القيادة لإطلاق النار ويحولها إلى خطة قابلة للتنفيذ، والتي يتم إدخالها إلى «بنك الأهداف». وهي قائمة من المواقع المحتملة التي يمكن أن تضرَب من قبل الجيش «الإسرائيلي».

مع مشاركة كل تلك الوحدات العسكرية، تملك هذه العملية نصيبها العادل من الروتين والعقبات البيروقراطية. ولكن نظراً إلى تكرار الهجمات الصاروخية من غزّة ـ تقريباً كل أسبوع أو كل أسبوعين ـ تعلّم مركز القيادة لإطلاق النار كيفية تبسيط تلك العملية.

وقالت رعوت: «لسوء الحظ، إننا ضليعون في العملية التي تُعالَج بشكل سريع بيروقراطياً في غضون دقائق». وأضافت: «لقد أصبحنا آلة مزيتة جيداً». إن السرعة حاسمة هنا، كما أوضحت رعوت، كما أن لبعض الأهداف فترات حياة قصيرة.

على رغم أن مركز القيادة لإطلاق النار قائم منذ عقود، فقط في السنوات الست الماضية أو نحو ذلك، بدأ الجيش بتقدير أهميته بشكل كامل.

حتى عملية «الرصاص المصبوب» في 2008 و2009، كان منصب رئيس الوحدة عموماً منصباً ثانوياً إلى جانب وظيفة أخرى في قيادة المنطقة الجنوبية. منذ ذلك الحين، تمّت قيادة الوحدة من قبل قائد متفانٍ برتبة عقيد.

في آب، تولّى بن دوف قيادة الوحدة، التي تعمل من مبنى جُدّد حديثاً في القاعدة الرئيسة للقيادة الجنوبية في بئر السبع. في «وقت سلميّ»، تعمل الوحدة مع تسعة أشخاص فقط من سلاح المدفعية في الجيش «الإسرائيلي» ـ خمسة ضباط وأربعة جنود. ولكن في زمن الحرب، يمكن تضخّم صفوفهم لتشمل ما يقارب 200 شخص، حيث الكثير منهم من جنود الاحتياط، قالت رعوت.

رعوت البالغة من العمر 31 سنة، التي خدمت في مجموعة متنوّعة من المناصب القيادية في سلاح المدفعية، اعترفت أنها لا تعرف بالضبط لماذا يُشغَّل مركز قيادة إطلاق النار من قبل أعضاء السلك، ولكنها خاطرت بتخمين متباه إلى حدّ ما.

وقالت: «تعرف البحرية كيفية الهجوم من البحر، ويتقن سلاح الجوّ كيفية الهجوم من الجوّ، ولكننا نعرف كيفية استخدام كلّ أنواع القوة العسكرية».

رعوت، التي شغلت سابقاً المنصب الأول الذي تشغله امرأة في قوى المدفعية، دخلت منصب ضابطة العمليات عقب عملية «الجرف الصامد» الصيف الماضي في غزّة.

تُحدِّث الوحدة باستمرار مع قائمة من الأهداف المحتملة ـ مخازن أسلحة ومخابئ إرهابيين، وما شابه ذلك. ولكن على رغم أن الاستخبارات تصبّ المعلومات باستمرار، ينفّذ الجيش «الإسرائيلي» عادة ضربة انتقام، وذلك للمساعدة في الحفاظ على الهدوء في مناطق «إسرائيل» الجنوبية، كما تقول رعوت.

«إننا لا نقوم بالردّ على كل شيء، لأننا لا نرغب بتصعيد الموقف»، كما أوضحت.

يقدّر العاملون في مركز القيادة لإطلاق النار الأهمية الجسيمة لمهمتهم. داخل مبنى مكيّف في بئر السبع، على بعد أميالٍ من غزّة، يعمل الفريق كحكّام موت، يتّخذون القرارات، من المحتمل أياماً أو أسابيع مسبقاً، حول من سيستهدف في غارة الجيش «الإسرائيلي».

«لا يستمدّ أحد هنا أيّ متعة من قتل الناس. إن مات شخص ما في قصف، فلا نصفّق لبعضنا ونضحك»، كما تقول رعوت.

مضيفة: «لكن هذه مسألة تحديد أولويات. إذا لم نتصرّف قبلهم، ربما يُقتَل مواطنون إسرائيليون».

غانتس الوحيد القادر على هزيمة نتنياهو

نشرت وسائل إعلام «إسرائيلية» نتائج استطلاع للرأي، أظهرت نتائجه أن رئيس الأركان السّابق بيني غانتس هو المرشّح الوحيد القادر على التغلب على بنيامين نتنياهو، بحسب تقديرات الجمهور «الإسرائيلي».

وأجرت الاستطلاع «شركة الأخبار الكبيرة» في «إسرائيل» لمصلحة «القناة الثانية». وأشارت النتائج إلى أن غانتس حصل على 44 في المئة؛ مقابل 32 في المئة لنتنياهو فقط. وهو فارق مفاجئ وصل إلى 12 في المئة.

تقرير

وثيقة مسرّبة: الإمارات تخطّط لحكم مصر مقابل أموالها

وثيقة استراتيجية حصلت عليها «Middle East Eye»، تُظهر أن محمد بن زايد آل نهيان ليس راضياً عن السيسي، وأن هناك إحباطاً إماراتياً من الجانب المصري بعدما أنفقت الإمارات ما يقارب 25 مليار دولار لدعم مصر.

كشفت الوثيقة شديدة السرّية، والتي أعدّها حاكم أبو ظبي الأمير محمد بن زايد آل نهيان، أن دولة الإمارات بدأت تفقد إيمانها بقدرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على خدمة مصالح الإمارات وتحقيق رغباتها.

هذه الوثيقة التي كتبها بن زايد بتارخ 12 تشرين الأول الماضس، تحتوي على تصريحين هامين يصفان مدى إحباطه من السيسي والذي دعمت الإمارات انقلابه العسكري في تموز 2013 بقوة عن طريق ضخّ مليارات من الدولارات بالتعاون مع المملكة العربية السعودية.

يقول بن زايد: «يجب أن يعلم هذا الرجل أنني لست ماكينة صرّاف آلي». ما يمكننا استنتاجه من هذه الجملة، أنه إذا استمرت الإمارات بدعم نظام السيسي فيجب أن يكون هناك فاتورة سياسية يدفعها النظام المصري لمصلحة الإمارات؛ لذا يمكننا القول إن الاستراتيجية القادمة للإمارات لن تتمحور حول دعم الحكومة المصرية أو محاولة التأثير عليها فحسب، بل سيتطلب الأمر سيطرة إماراتية على مفاتيح الأمور؛ ما يعني: «إذا كنا سنعطيك مجدّداً فسيكون بشروطنا الخاصة. إذا أعطينا، فنحن من سيتحكّم».

مصر التي تعاني حالياً من أزمة تتعلّق بسعر العملة المصرية وانخفاضها مقابل الدولار، تعتمد بشكل رئيس على الدولارات التي تدعم بها الإمارات الحكومة المصرية والتي تعدّ حالياً من أكبر مصادر الدخل والاستثمار الخارجي في مصر. في المؤتمر الاقتصادي الذي عُقد في شرم شيخ في آذار الماضي، أوضح رئيس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن الإمارات قد تبرّعت بالفعل لمصر بمبلغ قدره 13.9 مليار دولار وأنه يتم الإعداد لضخّ مبلغ آخر مقداره 3.9 مليار دولار. الدعم الذي حصل عليه السيسي من الإمارات بدءاً من تموز 2013 يصل حتى الآن إلى قرابة 25 مليار دولار وهو ما يعادل نصف الدعم الخليجي الذي وصل إلى مصر منذ هذا التوقيت.

وفي حديث إلى «Middle East Eye»، صرّح مسؤول رسمي مصري اشترط عدم الإفصاح عن اسمه، أن مقدار هذه الأموال هو 16.4 مليار دولار، إضافة إلى 2.5 مليار دولار في صورة سبائك من الذهب، أما الباقي فكان في صورة قروض، وهذه المبالغ لا تكفي لاستيراد السلع والبضائع الأساسية لشهرين فقط.

الوثيقة السرّية التي حصلت عليها «Middle East Eye» حصرياً ربما تطرح تساؤلاً هاماً وهو: هل يحصل محمد بن زايد على العائد المناسب من استثماره أم لا؟ كما تكشف أيضاً عن سخط الجانب الإماراتي من بعض المسؤولين الرسميين المصريين. إذ ظن الإماراتيون أن ولاء هؤلاء للإمارات أكثر من مصر، وهو ما لم يكن حقيقياً.

تقول الوثيقة أيضاً إنه في المستقبل، يجب أن تختار الإمارات شركاءها في مصر بعناية أكبر. بالرجوع إلى الحملة الإعلامية الشرسة حالياً التي يشنّها الإعلام المصري ضدّ الملك السعودي سلمان، وابنه محمد بن سلمان بسبب موقفهما من الصراع السوري والدور الذي يلعبه الجانب السعودي في سورية، إضافة إلى محاولتهما التدخل في الشأن المصري. ترى الوثيقة أنه يجب إيقاف هذه الحرب الإعلامية لأنها تعود بالضرر على الإمارات كذلك.

حدّدت الوثيقة أيضاً ثلاث مراحل للاستثمار في مصر، والذي سيبدأ في مطلع السنة المقبلة، في المرحلة الثالثة تسعى الإمارات إلى أن تتحول من مجرد مموّل إلى شريك كامل. ستقوم الإمارات هذه المرة بتمويل المؤسسات الفكرية والبحثية والجامعات والمنصات الإعلامية، كما ذكرت الوثيقة أن هذه الاستثمارات المباشرة ستمثل استراتيجية ورؤية أكثر وضوحاً كما ستوفر للإمارات فرصة التحقق من أن كل استثمار في أحد هذه الجوانب يعطى النتيجة المرغوبة أم لا. الوثيقة تكشف بشكل كامل رغبة الإمارات في السيطرة على مفاتيح الأمور في مصر، هذه الرغبة تتضح في القسم الخاص بمراحل الاستثمار بالوثيقة والذي وضع فيه ثلاثة شروط أساسية لاستمرار دعم حكومة السيسي.

الشروط الثلاثة المذكورة هي: رفع الدعم عن الوقود على مدار السنوات الثلاث المقبلة تدريجياً برفع 30 في المئة في السنة الأولى، ثم 30 في المئة في السنة الثانية، ثم 40 في المئة في السنة الثالثة؛ وضع الإمارات استراتيجية تسعير الجنيه المصري أمام الدولار والذي سيكون بمثابة السيطرة على السياسة النقدية في مصر؛ إضافة إلى تقليل الاعتماد على النظام البيروقراطي. هذه الشروط الثلاثة تتركز حول سياسات الدولة داخلياً.

الوثيقة توضح أيضاً مدى الإحباط الذي أصيب به مموّلو السيسي. يرى أحد المحللين الذي عكف مؤخراً على دراسة تدهور العلاقة بين مصر والإمارات، أن هذه الانتقادات توضح عدم رضا الإمارات عن السيسي وما يقدّمه للإمارات في مقابل هذا التمويل الضخم. ما ترغب به الإمارات ومحمد بن زايد أشبه بالحكم الفعلي لمصر، وأنه أيّاً كان من في السلطة فيجب أن ينفّذ مطالب الإمارات.

يمكننا أن نلخص أسباب هذا القلق الإماراتي في ثلاث نقاط:

أولاً، قناعة الإمارات بأن الحرب الإعلامية التي اندلعت بين مصر والسعودية تضرّ بمصالح أبو ظبي بشكلٍ مباشر. في الشهر الماضي ذكرت صحيفة «اليوم السابع» المصرية أن خلافاً كان قد نشب بين رئيس مجلس إدارة «مؤسسة الأهرام للإعلام» الحكومية أحمد السيد النجار وبين السفير أحمد قطان سفير السعودية في مصر، انتهى بأن تقول «جريدة الأهرام» إن بعض مباني القاهرة أقدم من المملكة السعودية بكاملها. إبراهيم عيسى، الصحافي والإعلامي المؤيد للحكومة المصرية، اتهم السعودية بتمويل المجموعات الإرهابية في سورية، ودعا الرئيس السيسي أن يكون حليفاً للسعودية، مضيفاً أن مصر يجب عليها أن تتحرر من شعورها بالجميل تجاه المملكة السعودية.

ثانياً، الإمارات تشعر بالغضب من عدم وفاء السيسي بوعوده بإرسال قوات عسكرية على الأرض للمشاركة في التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن، والتي تشارك فيه الإمارات أيضاً بقوات عسكرية اضطرارياً. السيسي اعتاد أن يستخدم مصطلحه الشهير «مسافة السكة» في تعبير عن أنه في حال ما احتاج إليه أحد حلفائه في الخليج فلن يفصله عنه سوى اجتياز المسافة بينهم فقط. على رغم ذلك، لم تشارك أيّ قوات برية مصرية في هذه الحرب حتى الآن.

ثالثاً، يشكو الإماراتيون من أن السيسي لا يستمع إليهم عندما يطلبون إعادة هيكلة سياسية أو إدارية أو عندما يطلبون منه تأسيس دولة مستقرة عن طريق الإدارة الرشيدة.

من وجهة نظر أبو ظبي، فإن السيسي لم يقم بهذه الهيكلة المطلوبة، ولم يقم بوضع استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، فكل الخدمات تعاني من مستوى متردي، لذا فهم يعتقدون أن السيسي لا ينفذ ما ترغب به الإمارات كما يرى المحلل الذي تحدث لـ«Middle East Eye»، الذي طلب أن تبقى هويته مجهولة، كما يقول أيضاً: «في المرحلة المقبلة، والتي ستبدأ مطلع السنة الجديدة، تسعى الإمارات إلى تطبيق هذه الحملة واسعة النطاق، ليس بهدف الابتعاد عن السيسي، فهو ما زال رجل الإمارات أيضاً، ولكنهم ليسوا راضين عمّا يقوم به، إنهم يهدفون إلى خضوع تام وأن يكونوا هم المسيطرون على مفاتيح الأمور».

علاقات السيسي مع الرياض شهدت تراجعاً كبيراً أيضاً، خصوصاً بعدما علم بتواجد أحد جنرالات الجيش المصري المنافسين للسيسي في المملكة العربية السعودية منذ أسبوعين وقيامة بمحادثات خاصة هناك.

مصادر كثيرة مقرّبة من داخل السعودية تؤكد أنّ الاستخبارات المصرية أرسلت لتسأل السعودية عن سببٍ تواجد سامي عنان ـ الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش المصري سابقاً ـ داخل السعودية، وكان الرد أن عنان قد جاء إلى السعودية في زيارة خاصة بشكل فردي، وأنه ليس لحكومة الرياض أي علاقة بهذا الأمر.

عنان الذي كان الرجل الثاني في الجيش المصري بعد المشير محمد حسين طنطاوي بعد خروج مبارك من السلطة في 2011، في حين تم استبعاده بواسطة الرئيس الأسبق محمد مرسي عقب توليه الرئاسة في 2012. ولكن بعد إسقاط مرسي بانقلاب عسكري بعد سنة من الحكم، أظهر عنان رغبته في الحكم بإعلان ترشحه إلى الرئاسة، الرجل يبلغ من العمر 70 سنة وهو مقرّب من واشنطن، وكان قد تواجد في الولايات المتحدة أثناء ثورة «25 يناير».

وفقاً لمصادر سعودية مطّلعة، فإن عنان هو أحد ثلاثة أسماء تفضلها السعودية كبدائل للسيسي، الآخران هما أحمد شفيق ـ وزير الطيران ورئيس الوزراء سابقاً ـ والذي انتقل ليعيش في الإمارات، إضافة إلى مراد موافي المدير السابق للاستخبارات المصرية والذي استُبعد بوساطة مرسي أيضاً، في حين يُعدّ كل من شفيق وموافي مقرّبين جداً من الإماراتيين.

في حديثه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لم يخفِ الملك سلمان رغبته بأن يبقى نظام الحكم في مصر عسكرياً، إذ تعتبر الرياض هذا الأمر صمّام أمان بالنسبة إليها يضمن استقرار البلاد، وأن ما يهمّ الرياض حقاً الاستقرار لا الديمقراطية. على رغم ذلك، فإن هذه الحسابات قد تغيرت على مدار الشهور الثلاثة الأخيرة إلى درجة أن الملك سلمان لم يعد يعتبر السيسي رئيساً يضمن استقرار مصر، لا بل يعتقد أن دور السيسي قد انتهى. لذا، فإن عليهم أن يتأكدوا من أن الشخص المناسب من داخل مؤسسة الجيش يمكنه تولّي المسؤولية، إضافة إلى التواصل مع شرائح المعارضة المصرية.

ترى السعودية في عنان الشخص الأنسب لتحقيق مصالحها، إذ يعتبر شخصاً هادئاً يفضل تجنّب المخاطر دائماً، لديه ما يؤهله لأن يكون في الواجهة، ولكنه في الوقت ذاته يمثل أحد أكبر أعداء المعارضين في مصر الذين بالتأكيد لم ينسوا فترة حكم المجلس العسكري والتي كان عنان من أهم وجوهها. تلك الفترة شهدت الكثير من عمليات قمع المتظاهرين وسالت فيها دماء كثيرين منهم في ميدان التحرير والميادين الأخرى. كما صرّح أحد أعضاء المعارضة المصرية: «إذا كانوا يرغبون في شخصية عسكرية، فإن عنان هو الاختيار الأمثل، ولكن هذا الاختيار ربما لن تتقبّله الغالبية، هنا أعتقد أنها المشكلة الأكبر».